الاستدامة الحضرية والاجتماعية
من وجهة نظر الذكاء الاصطناعي

أولاً: الاستدامة الحضرية

التعريف

الاستدامة الحضرية هي منهج تخطيطي وتنموي شامل يهدف إلى تطوير المدن وإدارتها بطريقة تلبّي احتياجات السكان الحاليين دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم ، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية داخل النسيج الحضري .

سمات الاستدامة الحضرية

١ .**الكفاءة في استخدام الموارد** ترشيد استهلاك الطاقة والمياه والأراضي والمواد الخام داخل المدينة ، والتحول نحو الطاقة المتجددة في الإنارة العامة والمباني والنقل.

٢ .**التنوع الوظيفي والعمراني** تكامل استخدامات الأراضي بحيث تجمع المدينة بين السكن والعمل والترفيه والخدمات في مناطق متقاربة تقلل الاعتماد على التنقل الفردي.

٣ .**القدرة على الصمود والتكيف** امتلاك المدينة لآليات مرنة تمكّنها من التكيف مع التغيرات المناخية والاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية.

٤ .**الشمولية والعدالة المكانية** توزيع عادل للخدمات والبنية التحتية والفضاءات العامة على كافة أحياء المدينة دون تمييز.

٥ .**الهوية الثقافية والتراثية** الحفاظ على الموروث المعماري والحضاري باعتباره رأسمالاً رمزياً يُعزز الانتماء ويُميّز المدينة.

٦ .**الحوكمة التشاركية** إشراك المجتمع المحلي في صنع القرار التخطيطي وإدارة الشأن الحضري.

معايير الاستدامة الحضرية

المعايير الرئيسية	المحور
جودة الهواء، الغطاء النباتي، إدارة النفايات، البصمة الكربونية، المياه	**البيئي**
التنوع الاقتصادي، فرص العمل، القدرة على تحمّل تكاليف السكن	**الاقتصادي**
العدالة في الخدمات، الأمن، التماسك المجتمعي، إمكانية الوصول	**الاجتماعي**
كثافة البناء، التنقل المستدام، جودة الفضاء العام، الاختلاط الوظيفي	**العمراني**
الشفافية، المشاركة المجتمعية، اللامركزية الإدارية	**الحوكمة**

كيف يمكن تحقيق الاستدامة الحضرية؟

على صعيد التخطيط العمراني:

- تبنّي مفهوم **المدينة المدمجة** التي تقلّل الامتداد العشوائي وتكثّف الاستخدامات
- تصميم **شبكات نقل عام متكاملة** تقلل الاعتماد على السيارة الخاصة
- اشتراط معايير **الكفاءة الطاقية في المباني**)مباني خضراء(LEED, BREEAM -
- تخصيص **مساحات خضراء** لا تقل عن 9 م² للفرد وفق معايير منظمة الصحة العالمية

على صعيد الحوكمة والتشريع:

- سنّ قوانين تحدّ من التلوث والتوسع العشوائي

- إنشاء هيئات تخطيط محلية تمثّل الأحياء المختلفة
- تطبيق منظومة **المدينة الذكية** لرصد الموارد وترشيدها

على صعيد المجتمع:

- تعزيز الوعي البيئي والمجتمعي
- تمكين المبادرات المحلية في إدارة الفضاء العام
- دعم الاقتصاد المحلي والمشاريع الصغيرة

ثانياً: الاستدامة الاجتماعية

التعريف

الاستدامة الاجتماعية هي قدرة المجتمع على الحفاظ على تماسكه ورفاهيته وعدالته عبر الزمن ، بحيث يتمتع جميع أفراده بحقوق متكافئة في الفرص والموارد والمشاركة ، ويمتلك المجتمع آليات داخلية تضمن استمرار هذه المنظومة وتطورها للأجيال القادمة.

سمات الاستدامة الاجتماعية

١ .**العدالة والإنصاف الاجتماعي** تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والعمل والسكن بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الدخل أو الموقع الجغرافي.

٢ .**التماسك والرأسمال الاجتماعي** قوة الروابط المجتمعية والثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات، وانتشار ثقافة التضامن والتعاون.

٣ .**المشاركة المدنية والتمثيل السياسي** حق الأفراد في التعبير والمشاركة في صنع القرار الذي يؤثر في حياتهم.

٤ .**الهوية الثقافية والتنوع** الاعتراف بالتنوع الثقافي والهويات الفرعية داخل المجتمع وصونها باعتبارها ثروة لا خطراً.

٥ .**الصمود والقدرة على التكيف** امتلاك المجتمع لشبكات أمان اجتماعية تحميه من الصدمات الاقتصادية والأزمات.

٦ .**رفاه الأجيال القادمة** وضع السياسات بما يصون حقوق الأجيال المستقبلية في مجتمع آمن وعادل ومتماسك.

معايير الاستدامة الاجتماعية

المؤشرات والمعايير	المحور
معدلات الالتحاق، جودة التعليم، تكافؤ الوصول	**التعليم**
معدلات الوفيات، توفر الرعاية الصحية، الصحة النفسية	**الصحة**
معدلات الجريمة، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي	**الأمن**
معدلات الفقر، الفجوة في الدخل (معامل جيني)، البطالة	**الاقتصاد الاجتماعي**
نسبة التصويت، العمل التطوعي، منظمات المجتمع المدني	**المشاركة**
نسبة من يمتلكون سكناً لائقاً، الاكتظاظ، التشرد	**الإسكان**
الاعتراف بالأقليات، حرية الممارسة الثقافية	**الهوية والتنوع**

كيف يمكن تحقيق الاستدامة الاجتماعية؟

على صعيد السياسات والتشريع:

- سنّ قوانين مكافحة التمييز وضمان المساواة
- بناء شبكات الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، الدعم الغذائي)
- إلزامية التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة

على صعيد التخطيط والبرامج:

- تصميم برامج تنموية تستهدف المجتمعات الأكثر هشاشة
- بناء مراكز مجتمعية وفضاءات ثقافية تعزز التفاعل والتضامن
- دعم منظمات المجتمع المدني ومبادرات القاعدة الشعبية

على صعيد الثقافة والوعي:

- تعزيز ثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر
- إدماج قيم الاستدامة الاجتماعية في المناهج التعليمية
- تشجيع الإعلام على تمثيل التنوع ومعالجة الإقصاء الاجتماعي

ثالثاً: العلاقة بين الاستدامة الحضرية والاجتماعية

العلاقة بينهما علاقة **تداخل وتكامل جوهري** لا يمكن فصلها، وتتجلى في عدة مستويات:

١ .علاقة الشرط المتبادل

لا يمكن تحقيق استدامة حضرية حقيقية في غياب العدالة الاجتماعية، إذ إن مدينةً تستنزف مواردها الطبيعية بكفاءة لكنها تُهمّش فئات واسعة من سكانها هي مدينة غير مستدامة. وبالمقابل، لا يمكن تحقيق استدامة اجتماعية في بيئة حضرية مفككة وغير عادلة في توزيع خدماتها ومرافقها.

٢ .الفضاء الحضري كحامل للحياة الاجتماعية

المدينة ليست مجرد بنية تحتية، بل هي **الوعاء المادي للتفاعل الاجتماعي؛** فجودة الفضاء العام وتوزيع الخدمات وإمكانية الوصول تؤثر مباشرةً في التماسك الاجتماعي والرفاه النفسي للسكان.

٣ .التخطيط التشاركي كنقطة التقاء

كلا الاستدامتين تشتركان في الحاجة إلى **الحوكمة التشاركية؛** إذ إن إشراك المجتمع في التخطيط الحضري هو في الوقت ذاته ممارسة للاستدامة الاجتماعية من خلال التمكين والمشاركة المدنية.

٤ .الإقصاء المكاني كتهديد مشترك

ظاهرة **التفريق الاجتماعي-المكاني** — (Socio-Spatial Segregation)كعزل المناطق الفقيرة عن الخدمات وتركّز الثروة في أحياء بعينها — تُهدد الاستدامتين معاً في آنٍ واحد.

٥ .الأهداف المشتركة

كلتاهما تسعى إلى تحقيق **رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية،** وكلتاهما تنبثق من إطار **أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة** ولا سيما الهدف الحادي عشر" :*مدن ومجتمعات مستدامة*."

خلاصة القول :الاستدامة الحضرية هي **الإطار المادي والتنظيمي،** والاستدامة الاجتماعية هي **الروح والمحتوى الإنساني** لهذا الإطار. والمدينة المستدامة حقاً هي التي تحقق الاثنتين معاً في منظومة متكاملة.

واقع الاستدامة في العراق: التشخيص والحلول

أولاً: الاستدامة الحضرية في العراق — أين تقف؟

التقييم العام :ضعيفة جداً مع بعض بوادر التحسن

العراق يعاني من فجوة حضرية عميقة تراكمت عبر عقود من الحروب والحصار والإهمال المؤسسي. والصورة الراهنة تكشف عن مدن تنمو بسرعة دون تخطيط، وبنية تحتية متهالكة، وغياب شبه تام لمعايير الاستدامة في مشاريع البناء.

المؤشرات الحضرية الرئيسية

السكن والعشوائيات

يقدَّر عدد المقيمين في العشوائيات والمستوطنات غير الرسمية في العراق بنحو 3.2 مليون مواطن موزعين على أكثر من 4000 تجمع عشوائي وفق بيانات وزارة التخطيط لعام 2021. هذا الرقم وحده يختصر حجم الأزمة الحضرية.

الزحف العمراني والتضخم السكاني

يقطن ما يقارب ربع سكان العراق في مدينة بغداد وحدها، وتشير التوقعات إلى أن تتضاعف هذه الكثافة بحلول عام 2030 لتبلغ نحو 12 مليون نسمة، مما سيفرض أعباءً هائلة على قطاع السكن والنقل والبنية التحتية المرهقة أصلاً.

غياب معايير الاستدامة في التطوير

رغم انطلاق مشاريع إعادة الإعمار على المستويين الوطني والدولي، إلا أن هذه المشاريع تفتقر إلى الاهتمام الكافي بمتطلبات الاستدامة، ولا سيما في ظل التحديات المتراكمة من أربعة عقود من الحروب التي أفرزت مشكلات التضخم السكاني وازدحام المرور والتلوث البيئي وشحّ المياه والاستهلاك المفرط للطاقة.

أزمة الطاقة

يستهلك القطاع السكني في العراق ما يصل إلى 82% من إجمالي الطاقة الكهربائية، وهي نسبة استثنائية مقارنة بدول الجوار، تتفاقم مع الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي.

التهجير والنزوح الداخلي

لا يزال أكثر من مليون عراقي نازحاً داخلياً، حيث يقيم نحو 10% منهم في مخيمات وفق بيانات المنظمة الدولية للهجرة لأكتوبر 2024.

الأزمة البيئية

يُصنَّف العراق ضمن الدول الأكثر هشاشةً أمام تداعيات الاحترار العالمي، إذ يعاني من جفاف متصاعد وتصحر وعواصف رملية متكررة وتلوث بيئي ومستويات مرتفعة من درجات الحرارة.

بوادر إيجابية

في أكتوبر 2025، أطلقت الحكومة العراقية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية السياسةَ الوطنية للإسكان 2025-2030، التي توفر إطاراً منظماً للتعامل مع التحديات القائمة وتأسيس نموذج تنموي حضري شامل وعادل ومستدام.

تقييم مقارن للاستدامة الحضرية في العراق

المحور	الوضع الراهن	التقييم
السكن والإسكان	+4000تجمع عشوائي	●بالغ الضعف

التقييم	الوضع الراهن	المحور
●بالغ الضعف	متهالكة، إرث الحروب	البنية التحتية
●بالغ الضعف	انقطاعات مستمرة، 82% استهلاك سكني الطاقة	
□ضعيف	اعتماد شبه كامل على السيارة	النقل
●بالغ الضعف	تصحر وتلوث وأزمة مناخية	البيئة
□متوسط ومتطور	مبادرات حديثة واعدة	التخطيط والحوكمة
□في البداية	تجارب أولية في بغداد	المدن الذكية

ثانياً: الاستدامة الاجتماعية في العراق — أين تقف؟

التقييم العام :هشة مع تحسن نسبي في بعض المؤشرات

المؤشرات الاجتماعية الرئيسية

الفقر متعدد الأبعاد

كشف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2024 أن الفئات الفقيرة تعاني من حرمان بنسبة 10.8% في مجالات التعليم والسكن والوصول إلى الخدمات الرقمية، غير أن الإيجابي هو تسجيل انخفاض بنسبة تقارب 50% في المؤشر الوطني للفقر متعدد الأبعاد مقارنة بعام 2011، إلى جانب تراجع معدلات الفقر الدخلي إلى 17.5%.

فقر الأطفال

يعاني ما يقارب 47% من الأطفال العراقيين — أي ما يزيد على 8.7 مليون طفل — من فقر متعدد الأبعاد، فيما يواجهون اضطراباً في مسيرتهم التعليمية وسوء التغذية وتداعيات النزاعات.

التطور في مؤشر التنمية البشرية

ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 74 عاماً، وتراجع معدل الفقر من 20.5% عام 2018 إلى 17.5% عام 2024، فيما انخفضت حصة الإنفاق الأسري على الغذاء إلى 31.7%، في مؤشر على تحسّن قدرة الأسر على الاستثمار في التعليم وسبل الرزق. إلا أن التقرير ذاته يُشير إلى أن معدل التفاوت يبلغ 0.409 وأن التقدم يظل غير متكافئ بين المحافظات وبين الجنسين.

وضع المرأة

تقع 53% من النساء اللواتي يعشن تحت خط الفقر، وترتفع هذه النسبة إلى 68% في المناطق الريفية، حيث تواجه المرأة الريفية تحديات أشد حدةً في التعليم والأمن الغذائي وسوق العمل.

التماسك الاجتماعي والنزوح

يظل التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة والنازحين هشاً، مما يُعقّد وصولهم إلى الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية ومياه.

الحماية الاجتماعية

يصل شبكة الأمان الاجتماعي أكثر من 5 ملايين شخص، غير أن التحديات لا تزال قائمة إذ تُشير بيانات 2020 إلى أن نحو 27% فقط من الفئات الضعيفة يتلقون مساعدات نقدية، فيما لا يحصل سوى 1.4% من ذوي الإعاقات الشديدة على المزايا المقررة لهم.

الشباب والديموغرافيا الضاغطة

يبلغ عدد السكان نحو 45 مليون نسمة وفق تعداد 2024 (الأول منذ 1987)، حيث يشكّل من هم دون 25 عاماً 60% من السكان، ومن هم دون 15 عاماً 40%. هذا الضغط الديموغرافي الهائل يستدعي توسعاً استثنائياً في الخدمات.

تقييم مقارن للاستدامة الاجتماعية في العراق

التقييم	المؤشر	المحور
ضعيف لكن في تحسن	17.5%دخلي / 10.8% متعدد الأبعاد الفقر	
متوسط	عمر متوقع 74 سنة	الصحة
●بالغ الضعف	47%أطفال في فقر متعدد الأبعاد	التعليم
●بالغ الضعف	مؤشر تنمية 0.882 وتفاوت واسع	المرأة
●بالغ الضعف	هشاشة بعد النزاعات والتهجير	التماسك الاجتماعي
ضعيف	5مليون مستفيد لكن تغطية منقوصة	الحماية الاجتماعية
●بالغ الضعف	محدودة ومركزية	المشاركة المدنية

ثالثاً: كيف يمكن معالجة الخلل؟

<u>على صعيد الاستدامة الحضرية</u>

١ .**إصلاح منظومة التخطيط العمراني** تبنّي تشريعات تخطيط حضري واضحة تُلزم بمعايير الاستدامة في كل مشروع عمراني جديد، وإنشاء هيئات تخطيط محلية مستقلة على مستوى المحافظات بدلاً من المركزية المفرطة.

٢ .**معالجة العشوائيات بنهج تكاملي** تتبنى الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق نهج "الإسكان في القلب" الذي يجعل من السكن اللائق محوراً لكل تنمية حضرية، ويدمجه في السياسات الوطنية والمحلية لتحسين الأحوال المعيشية والحد من التفاوت.

٣ .**المدن الفضية والذكية** يوصي إطار الاستدامة الحضرية المقترح لبغداد بإنشاء مدن أقمار صناعية حول المدن القائمة تضم استخدامات سكنية وصناعية وتجارية وإدارية مع إنشاء حزام أخضر، إلى جانب اعتماد مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية.

٤ .**الاستثمار في النقل المستدام** بناء شبكات نقل عام حقيقية في بغداد والبصرة والموصل تكسر الاعتماد الكامل على السيارة الخاصة وتخفف الاختناق المروري المزمن.

٥ .**التكيف المناخي كأولوية وطنية** دمج اشتراطات التكيف المناخي في كل مشاريع التطوير العمراني، وإلزامية الكفاءة الطاقية في المباني الحكومية كنقطة بداية.

<u>على صعيد الاستدامة الاجتماعية</u>

١ .**استهداف فقر الأطفال بشكل مباشر** تُشير بيانات يونيسف إلى أن الأطفال الفقراء ليسوا المستفيدين الرئيسيين من منظومات الحماية الاجتماعية القائمة، مما يستدعي إعادة هندسة هذه المنظومات لتضع الطفل في مركزها.

٢ .**تمكين المرأة اقتصادياً** تطبيق فعّال للاستراتيجية الوطنية للحد من التفاوتات في سوق العمل 2024-2028، مع استهداف خاص للمرأة الريفية والنازحة.

٣ .إعادة بناء التماسك المجتمعي برامج مدروسة لدمج النازحين والعائدين في مجتمعاتهم، مع معالجة جذور الصراع الطائفي والمناطقي.
٤ .اللامركزية والحوكمة التشاركية نقل صلاحيات حقيقية وموازنات كافية للمحافظات، وإشراك المجتمعات المحلية في رسم أولويات التنمية.
٥ .الاستثمار في الشباب مع كون 60% من السكان دون 25 عاماً، فإن التوسع الاستثنائي في التعليم الجيد وخلق فرص العمل بات شرطاً وجودياً للاستقرار الاجتماعي.

الخلاصة: مسار الإصلاح المطلوب

العراق لا يعاني من غياب الموارد، بل من **أزمة حوكمة وتخطيط وأولويات** .النفط الذي يموّل الدولة لم يتحوّل بعد إلى بنية تحتية مستدامة أو خدمات اجتماعية متكافئة. المعادلة المطلوبة واضحة :**إرادة سياسية حقيقية + تخطيط مؤسسي طويل الأمد + شراكة مجتمعية فاعلة** ـــوهذا المثلث هو ما يفصل العراق اليوم عن مستقبل أكثر استدامة وعدالة.